



مجلس التنمية الصناعية

الدورة التاسعة والعشرون

فيينا، ٩-١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت

اللامركزية

التحالف الاستراتيجي مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تقرير من المدير العام

يُفيد هذا التقرير عن التطورات التي استجدت والخطوات التي اتخذت امتثالاً للقرارين م ع-١٠/ق-٢ و م ع-١٠/ق-١٠ وللمقرر م ت ص-٢٨/م-٢. ويقدم عرضاً للتقدم المحرز منذ انعقاد الدورة العاشرة للمؤتمر العام، الذي أفضى إلى إبرام اتفاق تعاون ووضع إطار تكميلي للتعاون التقني بين اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (اليونديب).

مقدمة

نوفمبر ٢٠٠٠) أن اللامركزية الفعلية ما زالت غير مكتملة (انظر المقرر م ت ص-٢٣/م-٨).

٢- ولتحقيق تقدم في المسألة المشار إليها أعلاه وتماشياً مع ذلك المقرر، أجرت الأمانة تقييماً شاملاً للشبكة الميدانية. وأظهرت المشاورات التي أجريت لاحقاً مع الدول الأعضاء، والتي ورد عرض لها في الوثيقة IDB.24/15، ونتائج المداولات المعروضة بإيجاز في الوثيقة PBC.17/CRP.4، أن الدول الأعضاء تفضل اتباع نهج تدريجي إزاء اللامركزية في حدود الموارد المتاحة، بما في ذلك وقف نقل الموظفين من المقر الرئيسي إلى الميدان، لأن هذا قد يؤدي إلى فقدان جزء حيوي من الخبرات الفنية في المقر وأن يحدث اضطراباً لا لزوم له.

١- في سياق تنفيذ خطة الأعمال، أبلغت الأمانة الدول الأعضاء، في الوثيقة PBC.16/CRP.5، بأن التدابير التي اتخذت حتى ذلك التاريخ (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠) لم تحقق اللامركزية الفعلية المطلوبة، وبأن إصلاح الحضور الميداني لليونيدو لم يستكمل بعد. وإحراز تقدّم بشأن هذه المسألة، قدّمت الأمانة، في الوثيقة ذاتها، ثلاثة خيارات للنظر فيها، تهدف جميعها إلى زيادة كفاءة الشبكة الميدانية والارتقاء بالجهود التي تبذلها المنظمة في سبيل تحقيق اللامركزية. بيد أن الدول الأعضاء لاحظت، خلال مداولات الدورة الثالثة والعشرين للمجلس (تشرين الثاني/

لدواعي الوفر، طبع من هذه الوثيقة عدد محدود من النسخ. ويرجى من أعضاء الوفود التكرم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.

٧- وبناء على هذه المبادرة، أجريت مناقشات تمهيدية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (اليونديب) لاستكشاف مدى استعداده لإنشاء تحالف جديد يتجاوز أنشطة التعاون التقليدية المتمثلة في تنفيذ المشاريع. وبغية إحراز تقدّم في ما يقوم به الأمين العام من إصلاحات في الأمم المتحدة، أبدى اليونديب مبكراً استعداده لبذل جهود ملموسة في محاولة إرساء شكل جديد من التحالف، على صعيدي التمثيل الميداني والجوانب البرنامجية للمنظمتين.

٨- واستناداً إلى الأفكار الأولية بشأن التحالف، أُنقذ على أن يكون هذا المسعى نهجاً جديداً في إصلاح الأمم المتحدة. ومن ثم، فإن آراء الدول الأعضاء وموافقتها ضرورية لكفالة أكمل فهم ممكن للمسائل المعنية ولضمان شفافية المناقشات.

ثانياً - عملية التشاور ونتائجها

٩- في آذار/مارس ٢٠٠٤، أنشئ فريق استشاري غير رسمي عُني باللامركزية (IDB.28/6) واشترك في رئاسته الممثلان الدائمان للصين وألمانيا بغية تسهيل عملية التشاور مع الدول الأعضاء. وخلال اجتماعه الأول في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤، ناقش الفريق الاستنتاجات الأساسية لتقييم الشبكة الميدانية الذي أُنجز مؤخراً، وأضفى طابعاً رسمياً على المناقشات غير الرسمية الأولى التي أجريت مع الدول الأعضاء بشأن شكل جديد للتحالف مع اليونديب.

١٠- وحتى انعقاد الدورة الثامنة والعشرين للمجلس (٢٥-٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٤)، عقد الفريق ما مجموعه ثلاثة اجتماعات لمناقشة المبادرة والتحالف الجديدين وللتأكد من أن بإمكان الأمانة معالجة تساؤلات الدول الأعضاء وشواغلها. ولإثراء عملية التشاور أكثر، طلب الفريق عقد سلسلة من المشاورات مع كل من المجموعات الإقليمية يمكن فيها مناقشة جوانب إقليمية معينة.

٣- وفي ذلك السياق، اعتمدت الأمانة نهجاً حذراً يستهدف إقامة شبكة ميدانية أرشد في حدود الموارد المتاحة بضمنان زيادة الحصص المخصصة للشبكة الميدانية من مجموع ميزانية المنظمة وتحويل موظفي المكاتب الميدانية مزيداً من السلطات فيما يتعلق بإدارة العمليات والبرامج.

أولاً - مبادرة جديدة لإنشاء تحالف استراتيجي

٤- أثناء تنفيذ النهج التدريجي المعتمد، أعربت الدول الأعضاء، عن اهتمامها المتجدد باللامركزية من خلال قرارين اعتمدهما المؤتمر العام في دورته العاشرة (م ع-١٠/ق-٢ م ع-١٠/ق-١٠)، وأشارت إلى أن ترشيح الشبكة الميدانية يحظى بالتشجيع وأنه ينبغي إعادة تقييم الشبكة الميدانية الحالية وتقديم توصيات إضافية بشأن اللامركزية إلى المجلس في دورته الثامنة والعشرين، في أيار/مايو ٢٠٠٤.

٥- وامتثالاً للقرارين، أجرت الأمانة تقييماً للتمثيل الميداني لليونديب، عُمت نتائجها على البعثات الدائمة في مذكرة إعلامية مؤرخة ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٤. وعرضت في ذلك التقرير أربعة خيارات لنهج بديل إزاء الحضور الميداني للمنظمة في المستقبل.

٦- وانتقلت الأمانة، بعد ذلك إلى النظر في شكل جديد للحضور الميداني. ولدى فعل ذلك، وضعت الأمانة في اعتبارها الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء في عام ٢٠٠٠، بما فيها التقليل قدر الإمكان من نقل موظفي المقر إلى الميدان وتجنّب المنظمة زيادات عامة في الميزانية. واستتبع المبادرة الجديدة تمهيد الطريق لإنشاء تحالف أوثق مع منظمة أخرى من منظمات الأمم المتحدة. بما يكفل استفادة اليونيدو من شبكة ميدانية قائمة أوسع نطاقاً دون زيادة ميزانية العمليات الميدانية. ولإنشاء تحالف استراتيجي أمتن مزية هامة أخرى هي زيادة ما تنجزه اليونيدو من خدمات التعاون التقني.

باعترام المدير العام التوقيع على اتفاق التعاون (الوثيقة IDB.29/9-PBC.20/9).

ثالثاً- اتفاق التعاون مع اليونديب وتنفيذه

١٤- خلال عملية التشاور المشار إليها أعلاه، استرعت الدول الأطراف انتباه الأمانة، إلى عدد من المسائل الهامة التي يلزم تناولها في الاتفاق. فقد اعتمدت لجنة البرنامج والميزانية، في دورتها العشرين، الاستنتاج ٦/٢٠٠٤ الذي تضمن جملة أمور منها أن اللجنة أحاطت علماً مع التقدير بالعمل الذي اضطلع به الفريق الاستشاري غير الرسمي وبما يبذله المدير العام من جهود في ذلك الصدد. كما جاء في الاستنتاج أن اللجنة أحاطت علماً بأن المدير العام يعترم إبرام اتفاق التعاون مع اليونديب.

١٥- وبدعوة من مدير اليونديب، حضر المدير العام اجتماعاً للمجلس التنفيذي لليونديب في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وفي تلك المناسبة، تم التوقيع، في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، على اتفاق التعاون بين اليونيدو واليونديب، وكذلك على الإطار التكميلي لوضع برامج تعاون تقني مشتركة بين اليونيدو واليونديب بشأن تنمية القطاع الخاص.

١٦- ويتوقع اتفاق التعاون أن يعود التحالف الاستراتيجي بالنفع على المنظمتين معاً على صعيدين مترابطين. فمن ناحية، تلتزم المنظمتان بأن تأخذ كل منهما كفاءات المنظمة الأخرى بعين الاعتبار وبأن تستفيدا من الخبرات والمعارف المتاحة لديهما في وضع برامج ومشاريع مشتركة وتنفيذها. ومن ناحية أخرى، من شأن الاتفاق أن ييسر على اليونيدو توسيع حضورها الميداني، في السنوات القادمة ليشمل زهاء ٨٠ بلداً. وضماناً لإمكانية تنفيذ الاتفاق على أنجح نحو ممكن، اقترح أن ينص الاتفاق على فترة تجريبية يلتزم خلالها اليونديب بتقديم الدعم المالي لتغطية التكاليف التشغيلية لخمسة عشر منصباً تابعاً لليونيدو على مدى سنتين.

١١- وتوجت مداورات الفريق باعتماد المجلس للمقرر م ت ص-٢٨/م-٢، الذي نص على جملة أمور منها دعوته المدير العام إلى مواصلة حوار مع اليونديب. ونوّه المجلس أيضاً بعدد من المسائل المتعلقة بالجوانب العملية لمخطط التمثيل الميداني في المستقبل، بما فيها التقييد بحدود موارد الميزانية الحالية واتباع نهج مرحلي.

١٢- وبناء على ذلك، كثّفت المناقشات بين الأمانة واليونديب، فأجريت مناقشات مفصلة في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ بشأن محتوى اتفاق تعاون محتمل. وفي حزيران/يونيه أيضاً، حضر مدير اليونديب اجتماعاً للفريق الاستشاري غير الرسمي، عرض خلاله تصور اليونديب للتحالف المقترح. وفي ذلك الاجتماع، رد المدير العام لليونيدو ومدير اليونديب على ما طرحته الدول الأعضاء من أسئلة وما أثارته من مسائل. وإضافة إلى ذلك، عرض مدير اليونديب الاقتراح الذي قدّمه مؤخراً إلى المدير العام فيما يتعلق بالتركيز خصوصاً على التعاون المشترك في مجال تنمية القطاع الخاص، إلى جانب كفاءات اليونيدو التقنية الأساسية التي سبق تحديدها.

١٣- ونظراً للتقدم الكبير الذي أحرز في المناقشات التي أجريت مع اليونديب، رأى الفريق الاستشاري غير الرسمي أن من شأن عقد سلسلة ثانية من المشاورات مع المجموعات الإقليمية يساعد على تيسير الفهم السليم والمتعمق للتطورات الأخيرة، وعلى اكتساب التبصر اللازم في التفاصيل الجوهرية للاتفاق المزمع. ولدعم هذه العملية، عُمت ورقة إعلامية تلخص محتوى اتفاق التعاون طي مذكرة إعلامية مؤرخة ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وعقدت الأمانة سلسلة المشاورات الثانية مع المجموعات الإقليمية. وخلال الاجتماع الخامس للفريق الاستشاري غير الرسمي، الذي عُقد في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٤، أوصى الفريق لجنة البرنامج والميزانية في دورتها العشرين (٨-٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤)، بأن تحيط علماً بعين الإيجاب

١٩- وفي الاستنتاج الذي اعتمده لجنة البرنامج والميزانية، أعربت الدول الأعضاء أيضا عن أملها في أن تبلغ باستمرار عن سير تنفيذ اتفاق التعاون. كما طلبت لجنة البرنامج والميزانية تقديم خطة للتنفيذ إلى المجلس في دورته التاسعة والعشرين. وامثالا لذلك الطلب، ستصدر ورقة غرفة اجتماعات تتضمن خطة التنفيذ وتقدم معلومات محدثة عن التطورات التي استجرت منذ التوقيع على الاتفاق.

رابعاً- الإجراء المطلوب من المجلس اتخاذه

٢٠- ربما يود المجلس أن يحيط علما بهذه الوثيقة وبالمعلومات الواردة فيها.

١٧- وتلتزم المنظمتان، إضافة إلى ذلك، بتوثيق التعاون في مجال تنمية القطاع الخاص ضمانا لصوغ برامج مشتركة وتنفيذها. وكمرحلة أولى، سيقوم الخبراء المعنيون من المنظمتين ببعثات صياغة مشتركة إلى نحو ١٠ مواقع مختلفة تكون فيها الحاجة إلى عمليات في مجال تنمية القطاع الخاص محددة بوضوح ومدعومة بنظراء وطنيين.

١٨- ومن أجل فهم أفضل لاتفاق التعاون وللإطار التكميلي الخاص بوضع برامج تعاون تقني مشتركة بين اليونيدو واليونديب في مجال تنمية القطاع الخاص، عُممت الوثيقتان، بصيغتهما المبرمة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، على البعثات الدائمة في مذكرة إعلامية مؤرخة ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.